

## النشرة الاقتصادية الفلسطينية

### تطورات قطاع الطاقة برنامج 'نور فلسطين'

وقعت شركة توزيع كهرباء الشمال وشركة مصادر-ذراع صندوق الاستثمار الفلسطيني لتطوير المصادر الطبيعية والبنى التحتية- في الثاني عشر من تشرين الأول/أكتوبر اتفاقية لإنشاء محطة 'نور الشمال' للطاقة الشمسية بالقرب من طولكرم بقدر إنتاجية أولية تبلغ خمسة ميغاواط.<sup>1</sup> وهي ثاني محطات الطاقة الشمسية المنشأة شمالي الضفة الغربية بعد محطة 'نور جنين' التي بدأت بالعمل في تشرين الأول/أكتوبر من عام 2020 بقدر إنتاجية بلغت خمسة ميغاواط.

في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر، تحديداً إثر ثلاثة أسابيع من إبرام اتفاقية إنشاء محطة 'نور الشمال' للطاقة الشمسية، أبرمت شركة مصادر اتفاقية أخرى مع شركة كهرباء القدس لإنشاء محطة 'نور رمون' للطاقة الشمسية في محافظة رام الله والبيرة.<sup>2</sup> ويتوقع مباشرة المحطة العمل في عام 2022 بقدر إنتاجية تبلغ 4 ميغاواط.

هذه المحطات تندرج ضمن برنامج 'نور فلسطين' الذي ينفذه صندوق الاستثمار الفلسطيني، والهادف إلى تحقيق استقلال وأمن الطاقة في فلسطين باستخدام أشكال الطاقة المتجددة بالتوازي مع الاستثمار في النمو الاقتصادي المستدام في فلسطين.<sup>3</sup> توفر هذه المشاريع فرصة قيمة لشركات الكهرباء في فلسطين كي تتوسع مصادرها من الطاقة، فضلاً عن زيادة قدراتها على تقديم خدمات كهرباء متسقة لكافة مشتركيها ومشاركتها. يتجسد هدف البرنامج بإنتاج ما مجموعه 200 ميغاواط من الكهرباء المولدة بالطاقة الشمسية، أي ما يعادل 17 بالمئة من احتياجات الطاقة في فلسطين.

### أزمة شركة كهرباء القدس المالية

خرجت إعلانات محطات الطاقة الشمسية الجديدة بالتزامن مع تأكيد شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية قرارها بقطع الكهرباء عن مناطق في الضفة الغربية إلى أن تسدد شركة كهرباء القدس والسلطة الوطنية الفلسطينية الديون المستحقة عليهما والبالغة 157 مليون دولار أمريكي.<sup>4</sup> في سياق متصل، أعلنت شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية الشروع بقطع الكهرباء عن محافظات رام الله والبيرة، وبيت لحم، ومناطق قرب القدس لقراءة أربع ساعات يومياً اعتباراً من العاشر من تشرين الثاني/نوفمبر إلى أن تسدد الديون، إلا أن أيًا من هذه القرارات قد طبّق حتى تاريخ هذه النشرة.<sup>5</sup> في ذات السياق، خرجت وزارة المالية الإسرائيلية في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر لتعلن أنها ستقتطع فواتير الكهرباء المستحقة على السلطة الوطنية الفلسطينية-وقيمتها 127 مليون دولار أمريكي-من إيرادات المقاصة، أي إيرادات الضرائب التي تجمعها إسرائيل بالنيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية.

يأتي هذا الإعلان ضمن سلسلة من التهديدات التي أطلقتها شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية بقطع الكهرباء نتيجة الديون المتراكمة منذ عام 2016، على حين أبرمت السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية مذكرة تفاهم، أسندت إلى السلطة الفلسطينية المسؤولية الحصرية عن قطاع الكهرباء في المناطق التابعة لها.<sup>6</sup> وعليه، حُملت السلطة الفلسطينية ديون شركة كهرباء القدس، بحيث تقتطع من إيرادات المقاصة المستحقة للسلطة الفلسطينية.<sup>7</sup> ومنذ عام 2016، وشركة كهرباء القدس والسلطة الفلسطينية في علاقة متوترة تلوم إحداهما الأخرى على الإخفاق دون سداد الديون المستحقة لشركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية-ديون باتت شبه حتمية جرّاء انعدام الكفاءة التنظيمية، وارتفاع التكاليف التشغيلية، وإخفاق بعض الهيئات المحلية، التي ما زالت ترتبط مباشرة بشبكة الكهرباء الإسرائيلية، دون الدفع للشركة لقاء خدمات الكهرباء.<sup>8</sup>

النشرة 182

تشرين الثاني 2021

### التقارير الرئيسية

قدّم الاتحاد الأوروبي في الثالث من تشرين الثاني 18.8 مليون دولار أمريكي لمساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية على الوفاء برواتب ومخصصات التقاعد لشهر تشرين الأول/أكتوبر لكوادر قطاعي الصحة والتربية والتعليم

وجّه الرئيس الفلسطيني محمود عباس خلية أزمة في أواخر تشرين الأول/أكتوبر لوضع أسقف للأسعار وتدابير لرصد ومتابعة أسعار السلع الأساسية

في خطوة غير مسبوقه، أقرت الحكومة الإسرائيلية في السابع من تشرين الثاني/نوفمبر مشروعاً تجريبياً لإصدار 500 تصريح عمل لموظفي قطاع التكنولوجيا في الضفة الغربية لمدة ثلاث سنوات-على أن تصدر هذه التصاريح بوتيرة تدريجية

ارتفع مؤشر القدس إلى 583.1 نقطة في آخر يوم تداول للأسهم من شهر تشرين الأول/أكتوبر 2021، ليسجل بذلك ارتفاع بنسبة 6.0% عن الشهر الماضي

1 <http://www.pif.ps/2021/10/12/>  
2 <http://www.pif.ps/2021/11/02/> , <https://bit.ly/3bMEKtT>  
3 <https://www.massader.ps/ar/project/1518342899>  
4 <https://www.aliqtisadi.ps/article/84026/>  
5 <https://bit.ly/3kpaakv>  
6 <https://www.mas.ps/files/server/20191012104921-1.pdf>  
7 عائدات الضرائب الفلسطينية المسموح لإسرائيل بموجب اتفاقية أوسلو بجمعها نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية  
8 <https://www.mas.ps/files/server/20191012104921-1.pdf>

مساهمات الدّول المانحة للصندوق الاستئماني متعدّد المانحين التابع للبنك الدولي، عدا عن حجب الدّعم الأمريكي منذ عام 2019.

لجأت السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة لزيادة مراكمة المتأخرات والاقتراض من البنوك المحليّة في محاولة لمواجهة تهاوي الدّعم،<sup>15</sup> حيث بلغ صافي المتأخرات المتراكمة 1.06 مليار دولار أمريكي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2021 إضافةً لـ 1.76 مليار دولار أمريكي<sup>16</sup> المتراكمة من السّنوات الماضية.

ازداد رصيد الدّين المحلي من 2.32 مليار دولار أمريكي مطلع عام 2021 إلى 2.47 مليار دولار أمريكي حسب المعطيات المتاحة حتّى أيلول/سبتمبر 2021، على حين بقي الدّين الخارجى مستقرًا في حدود 1.32 مليار دولار أمريكي. في ظل مثل هذه القيود الماليّة، سيتعين على السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة النّظر في خيارى خفض نفقاتها الأساسيّة وتأخير دفعات الأجور، وكلا السبيلين ينطوي عليهما آثار وخيمة على الاقتصاد والأسر الأكثر ضعفًا وانكشافًا.

## ارتفاع أسعار المستهلك

وجّه الرّئيس الفلسطيني محمود عباس 'خليّة أزمة'—مؤلّفة من ممثلين/ات من وزارة الاقتصاد الوطني، وجمعيّة حماية المستهلك، وأطراف أخرى ذات صلة—في أواخر تشرين الأوّل/أكتوبر لوضع أسقف للأسعار وتدابير لرصد ومتابعة أسعار السّلع الأساسيّة.<sup>17</sup> جاءت هذه الإجراءات نتيجة القلق العام حيال الارتفاع الكبير في أسعار السّلع الأساسيّة في الأشهر الأخيرة؛ الأمر الذي بات يهدّد القدرة الشرائيّة للمستهلك/ة الفلسطينيّ.

عملت غرف التّجارة الفلسطينيّة ووزارة الاقتصاد الوطني على رصد ومتابعة أسعار السّلع في الأسواق المحليّة والأسعار الحقيقيّة للمستوردين بغرض إعداد قائمة بأسقف الأسعار الإرشاديّة التي ينبغي إنفاذها فيما يتعلق ببيع الأسعار الأساسيّة.<sup>18</sup> بذات السّياق، تعهد موردو السّلع الأساسيّة بعدم رفع أسعار هذه السّلع حتّى نهاية العام.<sup>19</sup> سعيًا لإنفاذ هذه التّدابير الجديدة، تعتزم وزارة الاقتصاد الوطني على إنزال عقوبات بحق التّجار والموردين الذين يرفضون البيع أو يحاولون زيادة سعر السّلع الأساسيّة.<sup>20</sup>

على حين كانت الجهات الرّسمية في عجلة لاستحداث هذه التّدابير، أصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تقديرات أوليّة في الرّابع عشر من تشرين الثاني/نوفمبر تُظهر زيادةً في أسعار المستهلك بنسبة 0.8 بالمئة في شهر تشرين الأوّل/أكتوبر 2021 مقارنةً بشهر أيلول/سبتمبر 2021، وزيادة بنسبة 1.28 بالمئة مقارنةً بشهر تشرين الأوّل/أكتوبر في شهر 2020.<sup>21</sup> أتت هذه التّقديرات بعد الزيادة في الأسعار التي شهدتها شهر أيلول/سبتمبر. تُظهر البيانات التي جمعها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن أسعار المستهلك ارتفعت بنسبة 0.43 بالمئة خلال أيلول/سبتمبر 2021، وهو أعلى ارتفاع شهري بالأسعار طيلة الأشهر السّنة الماضية.<sup>22</sup> جدير بالذّكر أنّ شهر تشرين الأوّل/أكتوبر سجّل أعلى أسعار المحروقات منذ تشرين الأوّل/أكتوبر (بواقع 6.23 شيقل للتر بنزين الأوكتان 95).<sup>23</sup> ارتفاع سعر الوقود يعكس ارتفاع أسعار النفط في السّوق العالميّة، حيث تضاعف السّعر تقريبًا خلال السّنة الماضية.

## العوامل المحليّة والدّوليّة

يعكس القلق حيال تصاعد الأسعار في السّوق الفلسطينيّة قلقًا مماثلاً على مستوى العالم نتيجة جائحة كوفيد-19. انخفاض توريد السّلع النّاجمة عن تراجع القدرة الإنتاجيّة في الدّول المصدّرة، والتّأزمات في سلاسل التّوريد، وتزايد تكاليف الإنتاج والشّحن، والتّحوّلات في الطّلب، أسهمت جميعها في زيادة أسعار السّلع على مستوى العالم. لكن وفي مقابل المنحنى التصاعدي للأسعار على الصعيد العالمي، نَمَّ ارتفاع قياسي في

يُذكر أنّ الشّركة الإسرائيليّة قد هدّدت مرارًا بقطع الخدمة عن مناطق في الضّفة الغربيّة، كان أحدثها عام 2019، حيث تم قطع الكهرباء جزئيًا على مدار ثلاثة شهور إلى أن دفعت السّلطة الفلسطينيّة زهاء نصف الدّيون المستحقّة لشركة الكهرباء القطريّة الإسرائيليّة.<sup>9</sup>

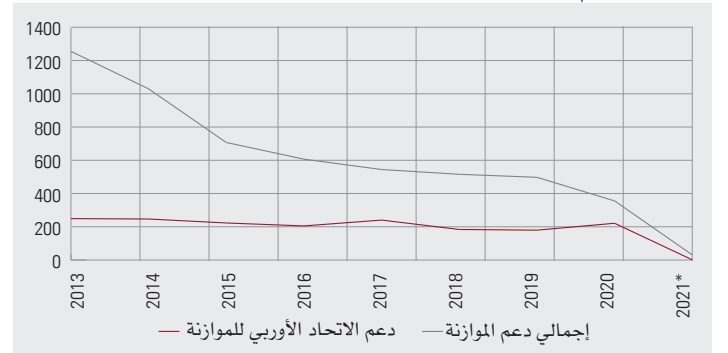
تنتج فلسطين حاليًا من الكهرباء ما يقارب الـ 3% من الاحتياج المحليّ، على حين تعتمد شبه اعتماد كامل على إسرائيل لتأمين ما تبقى من الطّلب على الكهرباء.<sup>10</sup> تأتي هذه الأزمة في سياق أزمة طويلة الأمد تساور شركة كهرباء القدس وتؤكد أن الاعتماد الكبير على إسرائيل في توفير الكهرباء معيب ووعيب مبرر. علاوة على ذلك وفي ظل تهديدات قطع الكهرباء التي توحى بنشاطٍ اقتصاديٍّ متعثر وظروف معيشيّةٍ مُساوم عليها، فإنّ خطط زيادة أمن الطّاقة والاستقلال الاقتصادي في فلسطين باتت أكثر إلحاحًا وضروريّة.

## تطورات خاصة بالدعم الخارجي

قدّم الاتحاد الأوروبي في الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر 18.8 مليون دولار أمريكي لمساعدة السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة على الوفاء برواتب ومخصصات التقاعد لشهر تشرين الأوّل/أكتوبر لكوادر قطاعي الصّحة والتّربيّة والتعليم،<sup>11</sup> علمًا أنّ هذه المساهمة هي الأولى من الاتحاد الأوروبي لدعم الموازنة الفلسطينيّة لعام 2021. يُذكر أنّ دعم الاتحاد الأوروبي، البالغ زهاء 200 مليون دولار أمريكي سنويًا، كان قد توقّف منذ بداية هذا العام نتيجة صعوبات تقنيّة تتعلق بعمومها بالنّظام المالي للاتحاد الأوروبي؛ ما أثر على كافّة البلدان المتلقية للدعم.

بسياق متصل، أتمّ رئيس الوزراء الفلسطيني، د. محمد اشتية، زيارةً إلى بروكسل ولوكسمبورغ سعيًا لحث الاتحاد الأوروبي على استئناف دعمه لموازنة السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة.<sup>12</sup> في المقابل، تعهد الاتحاد الأوروبي بتحويل ما قيمته 600 مليون يورو بحلول آذار/مارس 2022، أي مجموع مخصّصاته الماليّة لدعم فلسطين عن عاميّ 2021 و2022، منها 280 مليون يورو دعمًا للموازنة، و170 مليون يورو لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، و150 مليون يورو للمشاريع التّنمويّة والإنسانيّة، يُذكر أنّ الدّعم الإنساني والتّموي المقدم من الاتحاد الأوروبي لم يتأثر خلال عام 2021.

## شكل 1: دعم موازنة السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، 2013-2021<sup>13</sup>



المصدر: وزارة المالية الفلسطينيّة

رغم الثّبات النسبي لمساهمة الاتحاد الأوروبي خلال السّنوات السّابقة، لم ينفك مجموع دعم الموازنة يتراجع بوتيرة متسقة تاركًا السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة أمام فجوة تمويليّة بلغت 700 مليون دولار أمريكي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2021. لقد تراجعت المساعدات من 9.3 بالمئة من الموازنة العامّة لعام 2013 إلى 2.9 بالمئة عام 2020.<sup>14</sup> يُعزى هذا التراجع لغياب دعم دول مجلس التّعاون الخليجيّ، وتدني

<sup>15</sup> <https://bit.ly/30y5onp>

<sup>16</sup> يُستقى من الصّافيّ الدّفعات التي أُديت خلال عام 2021.

<sup>17</sup> <http://pnn.ps/news/615085>

<sup>18</sup> <http://pnn.ps/news/614963>

<sup>19</sup> <https://www.alhadath.ps/article/147306/>

<sup>20</sup> <http://pnn.ps/news/615085>

<sup>21</sup> [https://pcbs.gov.ps/portals/\\_pcbs/PressRelease/Press\\_Ar\\_14-11-2021-CPI-ar.pdf](https://pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_14-11-2021-CPI-ar.pdf)

<sup>22</sup> [https://pcbs.gov.ps/portals/\\_pcbs/PressRelease/Press\\_Ar\\_14-11-2021-CPI-ar.pdf](https://pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_14-11-2021-CPI-ar.pdf)

<sup>23</sup> <https://www.aliqtisadi.ps/article/83917/>

<sup>9</sup> <https://bit.ly/3kpaakv>

<sup>10</sup> [https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=en&table\\_id=528](https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=en&table_id=528)

<sup>11</sup> [http://www.news.cn/english/2021-11/04/c\\_1310289574.htm](http://www.news.cn/english/2021-11/04/c_1310289574.htm)

<sup>12</sup> <https://bit.ly/3GyRdMr>

<sup>13</sup> \* فقط حتّى أيلول/سبتمبر 2021. <http://www.pmf.ps/pmf/internal.php?var=11&tab=01>

<sup>14</sup> <https://bit.ly/3CghlL5> <http://www.pmf.ps/pmf/internal.php?var=11&tab=03>

وعدد مماثل في مجالات أخرى ذات علاقة مثل العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.<sup>31</sup> لكن ورغم تزايد أعداد خريجي حقول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن فرص العمل المتاحة لهم محدودة، كما يعمل العديد منهم لدى شركات فلسطينية متعاقدة مع شركات إسرائيلية. تشير بيانات عام 2018 إلى أن حوالي 8815 فلسطيني/ة يعملون في أنشطة متعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إذ عمل 4805 شخص منهم (أي 54.5%) في قطاع الاتصالات و1677 في قطاع برمجيات الحاسوب.<sup>32</sup> في عام 2020، سجّل 28.2 بالمئة من خريجي حقول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن صفوف العاطلين عن العمل، بواقع 15.9 بالمئة في الضفة الغربية و47.1 بالمئة في قطاع غزة. يُذكر أيضاً أن معدلات البطالة في صفوف خريجي وخريجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و29 عام ويحملون شهادة دبلوم على الأقل عالية جداً، تصل نسبة البطالة في صفوفهم إلى 59.6%، بواقع 42.8% في الضفة الغربية و85.9% في قطاع غزة.<sup>33</sup>

على حين أن إعلان الحكومة الإسرائيلية قد يشكل فرصة للبعض، إلا أنه قد يسفر عما لا يُرتجى من العواقب، إذ سيتم اجتذاب عاملي وعاملات تكنولوجيا المعلومات ذوي الخبرة والمهارة للعمل بأجور أعلى في إسرائيل؛ ما قد يخلق فجوة في قطاع تكنولوجيا المعلومات الفلسطيني وقد يؤدي إلى استنزاف أحد موارده الأساسية ويؤثر سلباً على قدرته التنافسية، إذ لا يمكن لأي من شركات تكنولوجيا المعلومات المحلية مواكبة الأجور المدفوعة في إسرائيل. يبلغ متوسط الأجر اليومي لخريجي وخريجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين 133.7 شيقل،<sup>34</sup> أي ما يقرب نصف الحد الأدنى للأجور اليومية في إسرائيل، البالغ 244.62 شيقل،<sup>35</sup> وحوالي خمس متوسط الراتب الذي يحصل عليه عمال وعاملات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجدد وحديثي التخرج في إسرائيل.<sup>36</sup> لذا وسعيًا للحد من هذه العواقب، يتعين على مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية تطوير مناهجها، وتقديم المزيد من التخصصات التي تتوافق مع احتياجات السوق إلى جانب تمهير الطلاب والطالبات بالمهارات اللازمة لدخول سوق العمل.

### تزايد التوظيف والتشغيل في سوق العمل الإسرائيلية

في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن إصدار 9000 تصريح عمل إضافي للفلسطينيين والفلسطينيات في الضفة الغربية<sup>37</sup> من ضمن 15000 تصريح عمل تم الإعلان عنها في آب/أغسطس في إطار «إجراءات بناء الثقة» مع السلطة الوطنية الفلسطينية.<sup>38</sup> كما أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن 3000 تصريح للفلسطينيين والفلسطينيات في قطاع غزة؛ بذلك يصل إجمالي التصاريح المصدرة للفلسطينيين في غزة إلى 10000 تصريح،<sup>39</sup> تم منح حوالي 5000 تصريح لتجار غزة في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 و2000 تصريح في عام 2020.<sup>40</sup> على الرغم من تصنيف هذه التصاريح على أنها «تصاريح تجارية»، إلا أنها تمنح في الغالب للعاملين في البلديات الإسرائيلية المحيطة بقطاع غزة، في قطاعي الزراعة والبناء.<sup>41</sup>

### التداول في شهر تشرين الأول

ارتفع مؤشر القدس إلى 583.1 نقطة في آخر يوم تداول للأسهم من شهر تشرين الأول/أكتوبر 2021، ليسجل بذلك ارتفاع بنسبة 0.6% عن الشهر الماضي.<sup>42</sup> وشهد شهر تشرين الأول/أكتوبر تداول 9.7 مليون سهم بقيمة 23.0 مليون دولار، مسجلاً انخفاض بنسبة 45.2% في العدد و37.0% في القيمة مقارنةً بشهر أيلول/سبتمبر 2021.

سعر صرف الشيقل مقابل الدولار، إذ بات الأخير يُصرف لقاء 3.1 شيقل، يُسجّل الشيقل بذلك أقوى مستوى له منذ خمس وعشرين عام.<sup>24</sup>

مع ذلك فإن القلق العام حيال الأسعار المتصاعدة التي يواجهها الفلسطينيون والفلسطينيات لا يعزى لعوامل دولية فقط، بل أيضاً للقيود المفروضة على اقتصادهم المحلي، إذ لم تبقى للحكومة الفلسطينية سوى القليل من الأدوات للحفاظ على اعتدال أسعار المستهلك جزاءً عدم سيطرتها على الحدود (دخول وخروج البضائع) وأزمة الموازنة الحالية، على عكس الحكومات الأخرى التي تواجه تحديات الجائحة. تجسد أزمة الموازنة الرهانة إحدى المحددات التي تعيق إقدام الحكومة الفلسطينية على خفض الضرائب المفروضة على السلع، وحسب اتفاقية باريس الاقتصادية، يجب أن تطابق ضريبة القيمة المضافة المفروضة في فلسطين تلك المفروضة في إسرائيل (مع السماح لمعدل ضريبة القيمة المضافة الفلسطينية أن تكون 1-2% أقل من المعدل الإسرائيلي).<sup>25</sup> علاوة على ما سبق، فإن اعتماد فلسطين على السوق الإسرائيلية في الواردات يفاقم الوضع سوءاً، حيث تواصل فلسطين استيراد السلع من إسرائيل رغم تصاعد أسعارها بدلاً من استيرادها من دولة أخرى.<sup>26</sup> نتيجة للسيطرة الإسرائيلية على الحدود، يجب على جميع البضائع الداخلة والخارجة أن تمر عبر القنوات الإسرائيلية، مما يقيد بشدة خيارات الاستيراد والتصدير الفلسطينية.

بذات الوقت، يواجه المستهلكون والمستهلكات قفزات كبيرة محتملة في أسعار الخدمات. على سبيل المثال، يُحتمل إضافة رسم ثابت على خدمة الكهرباء في فلسطين وفقاً لما جاء في مسودة مقترح نشره مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني.<sup>27</sup> ففي حال أقر مجلس الوزراء هذا المقترح، ستُضاف رسوم على عدد من الخدمات، منها طلبات الصيانة، وطلب تقديم اشتراك جديد، وفحوص العدادات. أيضاً، أعلن اتحاد شركات التأمين عن رفع أقساط تأمين المركبات التكميلي (الشامل) بمطلع تشرين الثاني/نوفمبر بنسبة متوسطها 30 بالمئة.<sup>28</sup> إلا أن القرار عُطل بموجب قرار هيئة سوق رأس المال الفلسطينية الذي نصّ على عدم قانونية الزيادة.<sup>29</sup> إذ أشارت الهيئة أن أقساط تأمين المركبات تنظم بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (2) لسنة 2008؛ وعليه فإنه لا صلاحية لاتحاد شركات التأمين لتحديد الحدود الدنيا لأقساط التأمين.

رغم أن كلا هذين الاقتراحين لزيادة الأسعار لن يؤثران على المستهلكين والمستهلكات في الوقت الراهن، إلا أن محاولة شركات الخدمات رفع أسعار خدماتها إلى جانب الارتفاع الكبير المتوقع في بعض السلع قد أسهم في حالة الهلع التي تعترى السوق.

### تصاريح جديدة للعمال الفلسطينيين في إسرائيل

في خطوة غير مسبوقة، أقرت الحكومة الإسرائيلية في السابع من تشرين الثاني/نوفمبر مشروعاً تجريبياً لإصدار 500 تصريح عمل لموظفي قطاع التكنولوجيا في الضفة الغربية لمدة ثلاث سنوات—على أن تصدر هذه التصاريح بوتيرة تدريجية.<sup>30</sup> حتى الآن، أغلب التصاريح التي أقرتها الحكومة الإسرائيلية هي لعمال في قطاعي الإنشاءات والزراعة. يُذكر أن بعض الفلسطينيين والفلسطينيات يعملوا لدى شركات في قطاع التكنولوجيا في إسرائيل، ولكنها بالغالب حالات فردية وليس كمسألة سياسة تتبعها الحكومة الإسرائيلية. جاءت هذه الخطوة في ظل مواجهة قطاع التكنولوجيا الإسرائيلية لنقص على صعيد القوى العاملة، كما أن بعض الشركات الإسرائيلية تعمل مع بعض العاملين الفلسطينيين في قطاع التكنولوجيا ضمن إطار تهديد الخدمات.

### الأثر المحتمل لهذه الخطوة على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطيني

في العام الدراسي 2020/2021، تخرّج زهاء 1700 خريج/ة من مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية بشهادة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

31 جدير بالذكر أن الرقم لا يشمل خريجي وخريجات الجامعات الأجنبية. <https://bit.ly/3CktU8a>  
32 <https://bit.ly/3qM49vl>  
33 19-29 سنة حاصل على دبلوم على الأقل  
34 [https://pcbs.gov.ps/pcbs\\_2012/Publications.aspx](https://pcbs.gov.ps/pcbs_2012/Publications.aspx)  
35 <https://bit.ly/3c0SXcJ>  
36 <https://bit.ly/3D4IUZ4>  
37 <https://bit.ly/3ko1TGC>  
38 <https://bit.ly/3F1nrRA>  
39 <https://bit.ly/3CXQ69r>  
40 <https://bit.ly/30kLEDs>  
41 <https://bit.ly/3knQ7w0>  
42 <https://bit.ly/3wx3fUs>  
43 <https://bit.ly/3nq1W0>

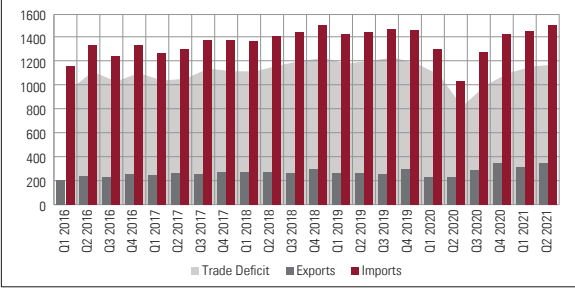
24 <https://bloom.bg/3Fyustt>  
25 <http://pnn.ps/news/614963>  
26 المصدر السابق  
27 [www.aliqtisadi.ps/article/83657/](http://www.aliqtisadi.ps/article/83657/)  
28 [www.aliqtisadi.ps/article/84010/](http://www.aliqtisadi.ps/article/84010/)  
29 [www.aliqtisadi.ps/article/84011/](http://www.aliqtisadi.ps/article/84011/)  
30 حيث من المقرر إصدار 200 خلال عام 2022 تتبع 200 أخرى عام 2023 قبل الوصول إلى ما مجمله 500 تصريح في عام 2024 - <https://bit.ly/3kndnKM>



# الأداء الاقتصادي الفلسطيني

## التجارة

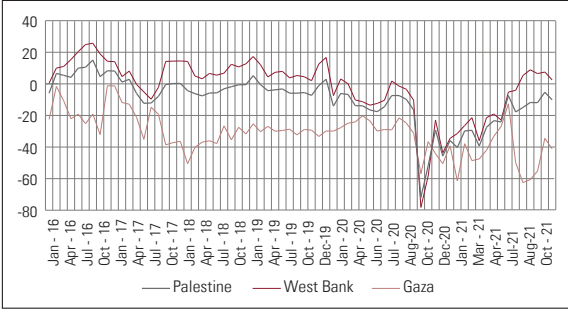
الواردات، الصادرات، والعجز التجاري في فلسطين (000 دولار)، الربع الأول 2016 – الربع الثاني 2021



الواردات (الربع الثاني 2021): 1,494 مليون دولار الصادرات (الربع الثاني 2021): 342.7 مليون دولار العجز التجاري (الربع الثاني 2021): 1,151.3 مليون دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

## مؤشر دورة الأعمال

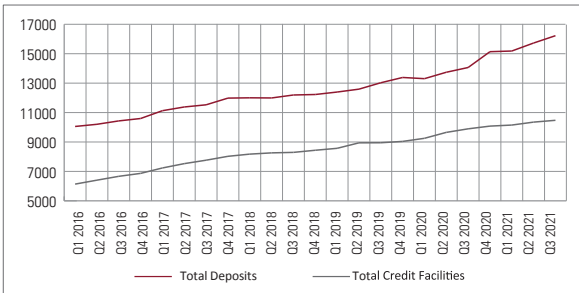
مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال، كانون الثاني 2016 – تشرين الأول 2021



فلسطين (تشرين الأول 2021): -10.1 الضفة الغربية (تشرين الأول 2021): 2.5 غزة (آب 2021): -41.1 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

## القطاع المصرفي

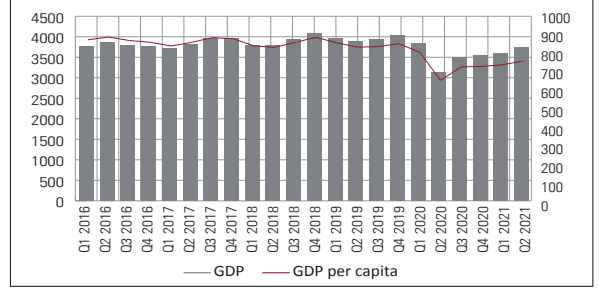
التسهيلات والودائع في فلسطين (000 دولار)، الربع الأول 2016 – الربع الثالث 2021



مجموع التسهيلات الائتمانية (الربع الثالث 2020): 10,473.70 مليون دولار مجموع الودائع (الربع الثالث 2020): 16,224.6 مليون دولار المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

## النمو

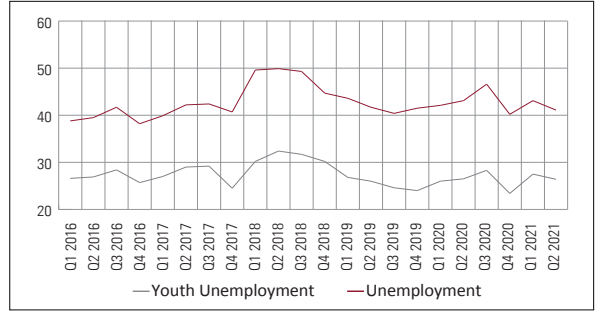
إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار) وإجمالي الناتج المحلي لكل نسمة (بالدولار) في فلسطين، الربع الأول 2016 – الربع الثاني 2021



الناتج الإجمالي المحلي (الربع الثاني 2021): 3,734.7 مليون دولار الناتج الإجمالي المحلي/نسمة (الربع الثاني 2021): 758.9 دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

## البطالة

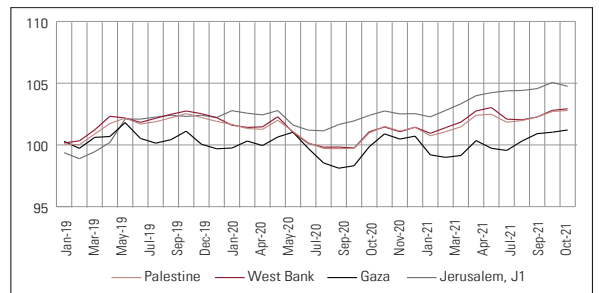
البطالة وبطالة الشباب في فلسطين، الربع الأول 2016 – الربع الثاني 2021



معدل البطالة (الربع الثاني 2021): 26.4% معدل بطالة الشباب (الربع الثاني 2021): 41.1% المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

## التضخم

مؤشر أسعار المستهلك (سنة الأساس = 2018)، كانون الثاني 2019 – تشرين الأول 2021



فلسطين (تشرين الأول 2021): 101.8 الضفة الغربية (تشرين الأول 2021): 102.9 غزة (تشرين الأول 2021): 101.2 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية



The Portland Trust

النشرة الاقتصادية الفلسطينية بعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) وتحررها بورتلاند ترست.

يمكنكم إرسال تعليقاتكم أو اقتراحاتكم أو شكاويكم إلى [feedback@portlandtrust.org](mailto:feedback@portlandtrust.org)